**الثقافة السياسية (political culture)**

هي مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهي تختلف من بلد الى اخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤن السياسة وللحكم، الدولة والسلطة ا , الولاء والانتماء , الشرعية والمشاركة , وتعني ايضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية للتي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا للدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية وينقل كل مجتمع رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي. ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية ثقافة الشباب، النخبة الحاكمة، العمال، الفلاحين والمرأة.. الخ وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاما وعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة ا لتي تحكم تصرفات الأفراد داخل للنظام السياسي وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها اعضاء المجتمع السياسي والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.

أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي

يحتاج أي نظام سياسي الى وجود ثقافة سياسية وتغذية تحافظ علية فالحكم الفردي تؤامه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والاذعان لها وضعف الميل الى المشاركة وفتور الايمان بكرامة وذاتية الانسان وعدم اتاحة الفرص لظهور المعارضة أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بضرورة حماية الإنسان وكرامته في مواجهة أي اعتداء على هذه الحريات حتى لو كان من قبل السلطة نفسها ، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقانه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مناخ اجتماعي وثقافي يعد الانسان لتقبل فكرة وجود للرأي والرأي الآخر ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي.

الإحساس بالهوية

يعتبر لبعض أن الاحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على اضفاء الشرعية على للنظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب للتي تواجهه. فضلاً عن أن الاحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والايمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

عناصر مفهوم الثقافة السياسية

أي آن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين. وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

- الثقافة السياسية ثقافة فرعية فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ولكنها وتستطيع تشذ عن ذلك الاطارالعام لثقافة المجتمع.

- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف البحث الطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة ا هتما م النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي وحجمه

**التوجه نحو النظام السياسي**

الاتجاه نحو للنظام السياسي والايمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات ا لإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات. فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام العقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بق الحياة العامة والحياة الخاصة ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في ل لعملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حده كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام تمثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي بالإضافة إلى آن بعض الثقافات السياسية تحرس على تحديد الابنية والوظائف السياسية في الدولة وكذلك الاجهزة المنوطة بتحقيق الاهداف التي تحددها للدولة. فالثقافة ا لسياسية هي التي تدعم النظام، وتحدد اطره. وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها وتحافظ عليه وتضمن بقاءه.

**المرجعية**

 وهي تعني الاطار الفكري الفلسفي المتكامل أو المرجع الأساسي للعمل السياسي , فهو يفسر التاريخ ويحدد الأهداف والرؤى ويبرر المواقف الممارسات ويكسب النظام الشرعية وغالبا ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا على مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية ‏‎الاشتراكية، والرأسمالية والعلمانية ..الخ واغلب الظن أنه لا يوجد اثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية اذ ان هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي اما في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين و الدولة لم تحسم بعد ولاتزال مثار خلاف وصراع